الأمم المتحدة

CED/C/SR.54/Add.1

Distr.: General
13 May 2013
Arabic
Original: English

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري

الدورة الرابعة

محضر موجز للجزء الثاني (العلني)* من الجلسة ٥٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٧/٠٠

الرئيس: السيد **ديكو**

المحتويات

الاجتماع مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل مناقشة منهجية الالتزام

* يصدر المحضر الموجز للجزء الأول (المغلق) من الجلسة باعتباره الوثيقة CED/C/SR.54.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسال هذه التصويبات *في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أي تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بُعيد نهاية الدورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.13-42746 100513 130513

افتتح الجزء العلني من الجلسة الساعة ١٧/٠٠

الاجتماع مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل مناقشة منهجية الالتزام

١- **الرئيس** دعا ممثل لجنة التنسيق الدولية التابعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى توضيح أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالنسبة لعمل اللجنة.

٢- **السيد آدمسون** (لجنة التنسيق الدولية) قال إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تمثّل الجسر الرئيسي الذي يربط بين هيئات الدول والمنظمات غير الحكومية، وينبغي أن يكون لها صوت مستقل في نظام هيئات المعاهدات. وقد شهدت عملية الاعتماد التي تخضع لها تحسناً كبيراً خلال السنوات العشرين الماضية، مما أمَّن لجميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي حظيت باعتماد مركز "ألف" التمتع اليوم بالاستقلالية واكتساب خبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان. وتم الإقرار بعمل لجنة التنسيق الدولية من جانب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وفي شتى قرارات الجمعية العامة. فأعرب السيد آدمسون عن أمله في أن تقوم سائر هيئات المعاهدات بالإقرار بهذا الأمر في المستقبل القريب.

٣- **السيد مولمي** قال إنه يقدر تماماً عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لأنها تقدّم رؤية شاملة لحالة حقوق الإنسان على المستوى الوطني ولأن لديها دراية متعمقة بقوانين البلد. فتشكيل شبكة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تغطي قارة مثل القارة الأفريقية من شأنه أن يقدّم منظوراً إقليمياً مفيداً للجنة.

٤- **السيد هازان** قال إنه لولا المعلومات التي توفّرها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية لكان الحوار مع الدول الأطراف أقل فعالية. وشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تقديم معلومات تتعلق تحديداً بكل موضوع من المواضيع التي تغطيها اللجنة.

٥- **الرئيس** قال إن النظام الداخلي للجنة أُعدّ لمنح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً مميزاً بين دور الدول الأطراف ودور المنظمات غير الحكومية. وشجّع المؤسسات على تنظيم حملات للتصديق على الاتفاقية والتوعية بها، وحفز الدول الأطراف على تقديم التقارير في الوقت المحدّد لها، وإثارة أي شواغل عامة مع اللجنة ومدها بمعلومات رسمية وغير رسمية.

٦- **السيد هوهلي** قال إن قرار الوفد الفرنسي بالسماح للمؤسسة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان بتناول الكلمة أثناء تقديم تقريره هو خير مثال على التقدير البالغ الذي تحظى به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتساءل عما إذا كان من الأفضل في المستقبل التعامل مع كل مؤسسة على حدة أو عن طريق الهيئات التي تمثّلها. ومن الصعب اعتماد نهج واحد للتعامل مع جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأنها تختلف اختلافاً كبيراً من حيث طبيعتها وهدفها؛ فبعضها يعكف على إجراء البحوث، وبعضها يضطلع بمهام أمين مظالم، وبعضها الآخر ملتزم بتعزيز حقوق الإنسان.

٧- **السيد غارسي غارسيا أي سانتوس** قال إن مداخلة المؤسسة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان أثبتت فائدة تلقي المعلومات من هيئة مستقلة عن هيكل الدولة.

٨- **السيد آدمسون** (لجنة التنسيق الدولية) قال إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد خضعت لعملية اعتماد صارمة لإثبات خبرتها واستقلاليتها. وكان لزماً عليها الاضطلاع بولاية واسعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتأمين ميزانية يُعول عليها، وعدم الخضوع لمساءلة الجهات الممولة أو المانحة. وأوجه الاختلاف الرئيسية بينها وبين منظمات المجتمع المدني هي أن ليست لدى منظمات المجتمع المدني ولاية لإبداء الآراء بشأن التشريعات، وأن تمويلها أقل استقراراً، وتخضع لمساءلة الجهات الممولة. ومع أن كلا النوعين من المنظمات يضطلع بأعمال تتناول حالات حقوق الإنسان على أرض الواقع، إلا أن تأثير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن يكون فورياً بفضل خبرتها والاستقلالية القانونية التي تتمتع بها. وقد يتمكن المجتمع المدني من تمثيل الضحايا الأفراد بشكل أفضل، إلا أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكنها أن تجمع أصواتهم جميعاً وأن تروّج لها بطريقة مشروعة من قبل الدولة.

٩- **الرئيس** قال إن اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري أعدّت مؤخراً وثيقة من شأنها أن تضفي طابعاً رسمياً على أساليب عملها مع المجتمع المدني، وإنه من الحكمة أن تعمل على نحو وثيق مع لجنة التنسيق الدولية لإعداد وثيقة مماثلة تتناول علاقة اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وإن لم تكن هناك اعتراضات، فيمكن للجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري أن تعد الوثيقة على أساس تلك التي أعدتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

١٠- **السيد آدمسون** (لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) رحّب بالاقتراح الذي يدعو هيئات المعاهدات الأخرى إلى منح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المركز نفسه الذي منحته لها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

١١- **السيد هوهلي** أقرّ بالدور الفريد الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتساءل مع ذلك عما إذا كان ينبغي للجنة قبول كافة المعلومات التي تقدّمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها معلومات موثوقاً بها بحكم طبيعتها.

١٢- **السيد آدمسون** (لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) أجاب أن المركز الدستوري والقانوني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يضمن استقلالية المعلومات التي تقدّمها.

١٣- **السيد ياكوشيجي** أشار إلى أن العديد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يقدّمون دعاوى إلى المحاكم للحصول على تعويضات، إلا أن قدرة المحاكم على الاحتجاج بالاتفاقية تختلف باختلاف البلدان. وسأل عما إذا كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تقدم حلولاً أكثر مرونة من تلك التي تقدّمها الإجراءات القضائية، وعما إذا كانت بالتالي في وضع أفضل للاحتجاج بالاتفاقية.

١٤- **السيد آدمسون** (لجنة التنسيق الدولية) قال إن سبل الانتصاف التي تقدّمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تكون عادة عن طريق الوساطة والتفاوض. وهناك حاجة إلى وضع نظام يمكّن كلاً من المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين من الاتصال بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حتى يتسنى لهما الوصول إلى أجهزة الدولة وهو ما قد لا يتاح لهما خلاف ذلك.

١٥- **السيد غارسي غارسيا أي سانتوس** قال إن الآراء التي تبديها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ليست لها قوة القانون؛ فقوتها تكمن في القيمة المعنوية لحججها، ولكن لا يمكن أن تنعم المؤسسات بهذا النفوذ المعنوي إلا إذا كانت تتمتع باستقلالية تامة.

١٦- **الرئيس** قال إن اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري مستعدة لتعزيز تعاونها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كافة المجالات واقترح تعيين مقررين لاستعراض الوثائق المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والصادرة عن سائر اللجان المعنية بحقوق الإنسان. وينبغي أن تبيّن الوثيقة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي أصدرتها اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، أن هذه المؤسسات مكمّلة للمنظمات المعنية بالضحايا وللمجتمع المدني، وليست بديلاً لها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.